شنـاشيـل

لماذا البحرين وحدها؟

■ عدنان حسين

كنّا سنحترم مجلس النواب كل الاحترام ونبجّل أعضاءه كل التبجيل ونقدّر لهم كل التقدير مبادرتهم بتكريس الجلسة الأخيرة لمجلسهم (أول من أمس) للأحداث البحرينية وإلقاء الخطب الحماسية وتعليق أعمال الجلسة، لو لم تنبعث من المجلس رائحة كريهة، هي رائحة العصبية الطائفية التي اختنق بها الشعب العراقي في سنوات قريبة ولم يزل خطرها يتهدده.

يستحق الشعب البحريني التضامن القوي والحارّ دعما لمطالبه العادلة بتأمين حقوقه الدستورية وصيانة حرياته السياسية والمدنية، لكن الشعوب الأخرى التي تمر بأوضاع مماثلة تستحق هي الأخرى من نواب الشعب العراقي المستوى نفسه من التضامن.

منذ ثلاثة أشهر تحرك الشعب التونسي من أجل حقوقه وحريته فووجه بآلة القمع الوحشية من نظام زين العابدين بن علي، وسقط المئات من القتلى والجرحى، لكننا لم نسمع كلمة واحدة في مجلس النواب العراقي تضامناً مع الشعب التونسي واستنكارا لوحشية نظام بن علي. ومنذ شهرين انتفض الشعب المصري ضد نظام حسني مبارك الذي قتلت قواته أكثر من ٣٠٠ شخص وجرح اكثر من ألف في كل انحاء البلاد، ولم يتحرك مجلس النواب لعقد جلسة للتضامن مع اكبر شعب شقيق. ومنذ شهرين يواصل الشعب اليمني انتفاضته ضد "صدام الصغير" الذي يستخدم قواته الثقيلة والعتاد الحي في سفك دماء اليمنيين وإزهاق أرواحهم، ولم يطلب أحد من اعضاء مجلس النواب عقد جلسة او إلقاء خطبة للتضامن مع الشعب اليمني. ومنذ خمسة أسابيع ينفّذ نظام العقيد معمر القذافي مجزرة رهيبة ضد الشعب الليبي شبيهة بتلك التي نظّمها صدام حسين ضد الشعب العراقي في العام ١٩٩١، حتى ان مجلس الأمن أضطر لإصدار قرار يبيح استخدام القوة ضد القذافي لردعه ووقف جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي يرتكبها، ولم يتحرك الدم في عروق أعضاء البرلمان العراقي للتنديد بهذه المجزرة والتضامن مع الشعب الليبي وتقديم المساعدات له، الأغذية والأدوية في الأقل!

وقبل هذا كله، لم نسمع من مجلس النواب ولا من الكتل والائتلافات السياسية التي يتشكل منها، أي كلمة أو حتى إشارة مواربة للأسف عما سفك من دماء وأزهق من أرواح في ايران بين صفوف المحتجين على تزوير الانتخابات الرئاسية الأخيرة وعلى القمع المتواصل للمحتجين.. الوحشية التي قمع بها النظام الإيراني شعبه أفزعت حتى الرُضّع في مهودهم، فيما نواب الشعب العراقي لم يرفّ لهم جفن!

أكثر من هذا انه منذ أربعة أسابيع خرج عشرات الآلاف من العراقيين في تظاهرات لإصلاح النظام ومكافحة الفساد وتأمين الحقوق الدستورية وصون الحريات المدنية وتوفير الخدمات الأساسية، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالحديد والنار بالضبط كما حدث في البحرين وقبلها في تونس ومصر واليمن، ولم يستح مجلس النواب، الذي يفترض ان كل عضو فيه هو ممثل للشعب، من نفسه ليعلّق أعماله ويقيم مأتما للضحايا احتجاجا على القمع الحكومي.

الدم البحريني غال من دون شك.. ولكن لماذا يستهين مجلس نوابنا بقيمة الدم التونسي والدم المصري والدم اليمني والدم الليبي والدم الإيراني.. بل الدم العراقي ايضاً؟.. لماذا؟.. لماذا؟

إن مجلس نواب تحرّكه العصبية الطائفية والانتهازية السياسية لا ينفع الشعب العراقي ولا يحظى باحترامه.. ما ينفعه ويخدم مصالحه ويحوز على احترامه وثقته هو مجلس نواب يتحلّى بحس إنساني وسياسي تستثيره كل أعمال القمع، أينما وقعت.. في البحرين أو تونس أو مصر أو اليمن أو ليبيا.. في إيران أو في العراق أيضا.

adnan255@btinternet.com

لمّح إلى طرح أسماء جديدة للتصويت

المالكي يائس من التوافق.. وسيرهن حقائب الأمن بنصاب البرلمان

□ متابعة / المدى

عزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي،امس الجمعة، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككا بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

وقال المالكي خلال زيارته رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم بمقره ببغداد ولقائه عددا من أعضاء المجلس، إنه "كان من المفترض أن أقدم الخميس الماضي إلى مجلس النواب أسماء المرشحين للوزارات الأمنية، ولكن عدم وجود توافق بين الكتل السياسية على أسماء المرشحين منذ أكثر من شهرين أخّر عملية عرض الأسماء على مجلس النواب"، مشككا بأن "يتم التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية حول الموضوع".

وشدد المالكي على أنه "في حال عدم التوصل إلى توافق سياسي بشكل كامل فسوف يصار إلى الذهاب إلى مجلس النواب بأسماء المرشحين الموجودين، وإذا رفضوا فسوف نطرح أسماء أخرى حتى الوصول إلى مرحلة التصويت بالنصاب المطلوب على المرشح"، مؤكدا أن "جميع الأسماء التي رشحت هي أسماء مهمة ومحترمة".

وأضاف المالكي أن "العمل الأمني بطبيعته لا يحتمل عملية وجود ناس يتخندقون لصالح أحزابهم أو أطرافهم بشكل حزبي، لذلك فالحكومة مصرة على أن يكون مرشحو الوزارات الأمنية من المستقلين"، مبينا أن "التحالف الوطني كيان كبير ومسؤول عن عملية الترشيح".

وأشار المالكي إلى أن "القائمة العراقية قدمت خمسة أسماء لحقيبة الدفاع وتم اختيار أحدها، وتم عرضه على التحالف الوطني وتمت الموافقة عليه على أساس أن يعرض على مجلس النواب"، لافتا إلى أن "حقيبة الداخلية قدم لها اثنين من المرشحين إلى التحالف الوطني وشكلت لجنة من التحالف وأعطت النتائج وسيتم الاطلاع على تقييمهما للبت في الأمر".

وكان النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي أكد، الأربعاء الماضي، أن التحالف الوطني حسم تسمية المرشحين لشغل وزارتي الداخلية والأمن الوطني، مبينا أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مرشحي الوزارات الأمنية للبرلمان في جلسة البرلمان الـ٤٤ الخميس للتصويت عليهم، إلا أن رئاسة مجلس النواب علقت الجلسة حتى الـ٢٧ من آذار الحالي، تضامنا مع الاحتجاجات التي تشهدها البحرين، فيما أكد مصدر برلماني أن مجلس النواب ألغى جدول أعماله المقرر.

يشار الى أن وكالة السومرية نيوز نقلت عن مصدر برلماني قوله إن القائمة العراقية اتفقت على تقديم متعب العبيدي كمرشح لتسلم منصب وزير الدفاع"، مبيناً أن "العبيدي قائد فرقة في الجيش العراقي السابق ويعمل حالياً أستاذاً محاضراً في جامعة الموصل.

وأكد رئيس كتلة الفضيلة بالبرلمان عمار طعمة في حديث لـ"السومرية نيوز"، امس أن هناك توافقاً على المرشح لتولي وزارة الدفاع خالد متعب العبيدي، وأغلبية داخل التحالف الوطني على تولي وزير البلديات السابق رياض غريب، وزارة الأمن الوطني، مشيراً إلى أن أمر وزارة الداخلية لم يحسم بعد، وهناك خمسة مرشحين لها.

فيما كشف مصدر سياسي آخر عن ضغوطات تمارس على رئيس الوزراء نوري المالكي للقبول بترشيح شخصيات "لا قناعة له بها" لمناصب أمنية، من بينها مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي لمنصب وزير الداخلية.

وكان الائتلاف الوطني قرر خلال اجتماع عقده، في ٢١ من شهر شباط الماضي، في منزل رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ترشيح زعيم حزب المؤتمر الوطني أحمد الجلبي رسمياً لشغل حقيبة الداخلية كمرشح عن التحالف الوطني، فيما أبدت القائمة العراقية بعد يوم واحد دعمها للطرح، مؤكدة حقها بترشيح من تختاره لوزارة الدفاع.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان طرح اسم الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

ومنح البرلمان في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

من جهته، اكد التحالف الوطني العراقي ان التحالف سيصوت لمرشح العراقية لحقيبة الدفاع حال تقديم اسمه الى مجلس النواب العراقي، في وقت لا يزال الجدل دائرا بشأن مرشح وزارة الداخلية.

وقال النائب عن كتلة شهيد المحراب المنضوية في التحالف الوطني علي شبر لوكالة كردستان للانباء ان "التحالف الوطني سيصوت لصالح مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع خالد العبيدي وهذا الامر حسم في داخل التحالف".

واشار الى "انه يحظى بمقبولية داخل التحالف الوطني وباقي الكتل السياسية،ولذلك حصل على الاجماع بتوليه وزارة الدفاع"،مشيراً الى ان "امر توليه حقيبة الدفاع بات بالامر المحسوم".

واضاف ان "وزارة الداخلية مازالت هي العقبة أمام اكمال الوزارات الامنية في ظل وجود تباين في الآراء بشأن المرشحين لهذا المنصب ولم يحصل اتفاق على أي منهم".

مؤكدا أن "المنافسة انحصرت بين النائب احمد الجلبي وقائد قوات الحدود محسن الكعبي".

واضاف شبر ان "الائتلاف العراقي الموحد يدعم الجلبي لهذا المنصب في حين يدعم ائتلاف دولة القانون محسن الكعبي"، موضحاً ان "وزارة الامن الوطني ليست ثمة خلافات بشأنها"، معتقدا أن الامور تسير نحو وزير البلديات السابق رياض غريب ليحمل حقيبتها".

من جانبه أعلن رئيس كتلة الفضيلة النائب عمار طعمة وجود توافق لدى الكتل السياسية على ترشيح خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع.

وقال ان "هناك توافقا بين الكتل السياسية على مرشح العراقية خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع والذي يعد احد مرشحين القائمة العراقية". واضاف ان "وزارة الداخلية لا يوجد عليها اتفاق لغاية الان وهناك خمسة مرشحين عرضوا ولم يتم الاتفاق على اي شخصية منهم".

نواب يؤكدون غياب الإرادة السياسية

لجنة برلمانية: مافيا الفساد "تمرح" دون محاسبة

□ متابعة / المدى

عزت عضو في لجنة النزاهة بمجلس النواب العراقي عدم محاسبة بعض المسؤولين في الحكومة السابقة، الذين وصفتهم بالمافيا، واستمرارهم بعملهم الى المحاصصة، مبينة ان محاربة الفساد يحتاج الى تشريع قوانين وارادة سياسية.

وقالت عالية نصيف لوكالة كردستان للانباء ان "هناك مافيا لم تتم محاسبتها بسبب المحاصصة ونحتاج الى ارادة سياسية من الكتل، فضلاً عن حزمة من القوانين والتشريعات من اجل محاربة الفساد، فمن دون ارادة سياسية لا يمكن ان نحارب مافيات الفساد".

وكانت التظاهرات التي اجتاحت عدداً من المناطق طالبت بالقضاء على الفساد الاداري والمالي المستشري في دوائر الدولة.

يذكر ان العراق يحتل مراكز متقدمة في صدارة الدول التي فيها فساد اداري، بالرغم من اعلانات الحكومة بالقضاء عليها.

واضافت نصيف ان "كل شي يخضع للمحاصصة حالياً، حتى القوانين التي شرعت في السابق كانت لرغبة احزاب مستفيدة منها".

واشارت نصيف، النائبة عن القائمة العراقية البيضاء إلى ان "وجود حصانة للموظف والمسؤول بحسب القوانين تمنع من محاكمة هؤلاء الا بموافقة مسؤوله المباشر، الأمر الذي منح غطاء لحماية الفاسدين" مبينة ان "هناك ارادة حقيقية حالياً للقضاء على الفساد من خلال الضغط الجماهيري الحاصل والاصلاحات التي قامت بها الحكومة".

وتابعت نصيف ان "هناك تضارباً بالصلاحيات، فعلى سبيل المثال صلاحيات امانة بغداد ومجلس المحافظة، بالرغم من اجراء تعديل للقانون الان، لم يتم فك الارتباط بينهما، ومازال الخلاف قائماً في الصلاحيات". وقام مجلس النواب خلال جلسة السبت الماضي، التي عدت البداية الحقيقية للتشريع في مجلس النواب، بادراج قوانين هيئة النزاهة والرقابة المالية والمفتشين العموميين على جدول اعماله، وهذه القوانين في حال اقرارها فانها ستحد من حالات الفساد الاداري.

وكانت المدى كشفت الخميس الماضي في تقرير لها عن وجود اكثر من ١٨٩ ملف فساد مالي واداري، تثبت تورط مسؤولين كبار في الدولة تتعلق بإبرام عقود وصفقات مشبوهة غالبيتها في وزارة الكهرباء والتجارة والداخلية والدفاع.

واشارت المصادر لـ"المدى" الى ان جهات وكتلاً سياسية تعرقل فتح هذه الملفات في لجنة النزاهة البرلمانية، في وقت كشف عن هدر ٦٥ مليون دولار من قبل وزارة التجارة لاستيرادها مواد منتهية الصلاحية سيتم حرقها.

ويقول النائب طلال الزوبعي عضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) هناك معلومات وملفات تشير الى تورط مسؤولين كبار في الدولة في عقد صفقات مشبوهة وغير مطابقة للمواصفات الامر الذي يحاول البعض من الكتل السياسية محاولة عدم فتح هذه الملفات.

لكنه أكد ان اللجنة في البرلمان مصممة على كشف الاسماء والمتورطين في هذه الصفقة بغض النظر عمن يقف وراءها، مشيرا الى ان اللجنة الان تتبع الحيادية والنزاهة في التحقيق ولا يمكن حماية واعفاء سارق على حساب الشعب. واكد الزوبعي في حديثه ان هناك ملفات تعتبر ستراتيجية وجوهرية وذات مساس بحياة الناس ومنها استيراد اجهزة السونار التي كثر الحديث عنها، اضافة الى وجود ملفات تتعلق بوزارة الكهرباء والتي اهدرت ملايين الدولارات بعقود وهمية، علاوة على عقود وزارة التجارة التي يجب التحقيق بها وبأثر رجعي لان الفساد في هذه الوزارة متوارث وآخره كشف استيراد مواد تالفة بقيمة ٦٥ مليون دولار غير صالحة للاستهلاك البشري وسوف يستمر التحقيق بعيدا عن الفئوية والحزبية والضغوطات السياسية.

أما النائب مشرق ناجي من التيار الصدري علق في تصريح لـ(المدى) فدعا هيئة النزاهة الى ان تطبق النزاهة في عملها، ويجب تعديل قانون الأصول الجزائية وإلغاء (المادة ١٣٦ ب) والتي تنص على أحقية الوزير بالموافقة والسماح لموظف مطلوب بالتحقيق معه من قبل القضاء، وفي حالة رفض الوزير استدعاء مدير او وكيل فإن القضاء لا يمكن ان يطبق هناك لان أمر السماح للاستجواب يعتبر من صلاحية الوزير.

واضاف ناجي ان الفساد مستشر في الدوائر الحكومية بشكل مخيف ما جعل البعض يستخدمه ذريعة لتبرئة أعماله وآخرها الكشف عن صفقات لوزارة التجارة يشترك بها مدراء عامون ومسؤولون كبار تسببوا بخسارة البلد ٦٥ مليون دولار بعد استيراد بضاعة مغشوشة.

وكشف ايضا ان لجنة النزاهة ستبحث صفقات الاسلحة المستوردة والعقود الوهمية المبرمة من وزارة الكهرباء والكثير من الملفات، مشيرا الى ان اللجنة البرلمانية لن تتراجع عن كشفها هذه الملفات حتى لو طلبت جهات سياسية عدم فتحها.

براونفيلد يتعهد لبغداد بمواصلة التعاون

المدنيون الأميركيون يدربون الشرطة

□ متابعة / المدى

زار العراق خلال الفترة من ١٥ الى ١٧ آذار مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون وليام براونفيلد لبحث مواصلة التعاون بين العراق والولايات المتحدة في المرحلة المقبلة. وتركزت محادثات المسؤول الاميركي في بغداد على تمهيد الطريق لمواصلة برامج الدعم وبناء القدرات العراقية وتسليمها الى الادارة المدنية بعد رحيل آخر القوات الاميركية بحلول نهاية العام الحالي.

وستتولى وزارة الخارجية الاميركية بالتعاون مع الحكومة العراقية مسؤولية تدريب قوات الشرطة العراقية. وسيكون برنامج التدريب بادارة مكتب مكافحة المخدرات وتطبيق القانون في وزارة الخارجية الاميركية.

اذاعة العراق الحر التقت الناطق باسم السفارة الاميركية ديفيد رانز الذي اشار الى تزامن هذه العملية مع انخفاض الوجود العسكري الاميركي في العراق وموعد انطلاق البرنامج في ١ تشرين الأول هذا العام.

واضاف رانز ان البرنامج يهدف الى بناء قدرات الشرطة العراقية.

وكانت وزارة الخارجية الاميركية طلبت من الكونغرس الموافقة على تخصيص مليار دولار للاستمرار في تدريب ٢١٠ آلاف عنصر في قوات الشرطة الاتحادية.

وافادت وكالة اسوشيتد برس ان موافقة الكونغرس الاميركي على هذه الاعتمادات ليست مضمونة في وقت تتجه واشنطن نحو الاقتصاد في النفقات. وفي هذا الشأن لفت الناطق باسم السفارة الاميركية ديفيد رانز في حديثه لاذاعة العراق الحر الى ان مساعد وزيرة الخارجية الاميركية وليام براوفيلد شدد على ضرورة ايجاد التمويل المطلوب لبرنامج تدريب الشرطة العراقية.

"أكد مساعد وزيرة الخارجية براونفليد اهمية توفير الموارد المالية التي طلبتها وزارة الخارجية من الكونغرس.

ولفت براونفيلد الى ان الشعبين العراقي والاميركي وظفا الكثير من الموارد البشرية والمادية، ومما له اهمية بالغة تعزيز هذا التقدم ومواصلته بتلقي الاعتمادات التي طلبناها من اجل الاستمرار ببرنامج تدريب الشرطة الذي سنبدأ تنفيذه بإدارة مدنية هذا العام".

ونقلت اذاعة العراق الحر عن استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد سعدي العزاوي قوله انه يعتقد بأن الولايات المتحدة تريد التخلص من الأعباء المالية المترتبة على تنفيذ برامج بناء القدرات العسكرية والمدنية العراقية.

ولكن الأكاديمي سعد العزاوي اعتبر ان مسؤولية تقع على عاتق الولايات المتحدة لاعادة بناء المؤسسات العراقية بسبب الآثار الناجمة عن غزو العراق في عام ٢٠٠٣. وقع العراق والولايات المتحدة اتفاقية اطارية استراتيجية للتعاون الثنائي في مجالات عديدة مثل الاقتصاد والتجارة والتعليم ونقل التكنولوجيا.

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون